



ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>Dr. Mohammad Ata
Ahmad Abu FanounHebron University-
Palestine

Email:

Mohammadf@hebron.edu

Keywords:

ellipsis, methodology,
Opinion, Al-Amaly, In
Al-Hajib

Article info

Article history:

Received 15.AUG.2023

Accepted 5.OCT.2023

Published 20.NOV.2023

Ellipsis Phenomenon in Ibn Al-Hajib's 'Al-Amaly', the Methodology
and Opinion: an analytical-descriptive study

A B S T R A C T

The present study aims at exploring the phenomenon of ellipsis in Ibn Al-Hajib's 'Al-Amaly' to recognize his methodology and opinion regarding such phenomenon. This is because Al-Amaly differently addresses the phenomenon from the methodology adopted in the author's books in syntax and morphology. Although his opinion and explanations were clear, he used to arbitrarily tackle ellipsis while dictating his students throughout lessons, the matter that made the information neither classified or subtitled in well succession. The study, therefore, is divided into an introduction, a preface, other four sections and conclusion. The four sections include; verb, noun phrase and particle ellipsis. Here, the researcher adopted the descriptive-analytical methodology; being the most appropriate to exploder Ibn Al-kajib's methodology and opinion. Consequently, the study remarkably identified and analyzed occurrences of ellipsis in Ibn Al-Hajib's 'Al-Amaly' and finally stated with various notes in the conclusion.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol53.Iss1.3641>

ظاهرة الحذف في أمالي ابن الحاجب: المنهج والرأي
دراسة وصفية تحليلية

د. محمد عطا أحمد أبو فنون

جامعة الخليل - فلسطين

الملخص:

يتناول هذا البحث ظاهرة الحذف في أمالي ابن الحاجب للتعرف على منهجه ورأيه فيها، كون كتاب الأمالي يختلف في تناوله هذه الظاهرة عن الكتب المؤلفة في النحو والصرف؛ فهو يُملي على طلابه في حلقات الدرس. فكان تناوله لها متنازلاً غير مُبَوَّبٍ وغير منتظم، وكانت آراؤه وتعليقاته ظاهرةً وواضحةً، ولتفصيل ذلك قسّم البحث إلى مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة، عُنونت المباحث بحذف الاسم، وحذف الفعل، وحذف الحرف، وحذف شبه الجملة، وبها برز منهج ابن الحاجب ورأيه في هذه الظاهرة، وكان المنهج الملائم لمناقشتها هو المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ تمّ الوقوف على مواطن الحذف في الكتاب، وتحليلها، والخروج بعددٍ من النتائج التي أُثبتت في الخاتمة.

الكلمات المفتاحية: الحذف، المنهج، الرأي، أمالي، الحاجب.

المقدمة:

تناول النحاة الأوائل - قبل ابن الحاجب - ظاهرة الحذف بالتفصيل والتحليل، وأوردوا جوانبها؛ إما في جزئيات منفصلة كابن جنّي في الخصائص، وابن هشام في مغني اللبيب، وإما ضمن الأبواب النحوية كسيبويه في الكتاب، والسيوطي في الهمع، والجديد هنا هو كيفية عرض هذه الظاهرة في كتاب أملاء مؤلفه على طلابه في أماكن مختلفة، وأوقات متباعدة، ثم دُونَ ما أملاء ليكون بين دفتي كتاب اسمه أمالي ابن الحاجب.

وللوقوف على منهج ابن الحاجب في أماليه، ورأيه في إملاءاته بخصوص هذه الظاهرة، كان المنهج المناسب لدراستها هو المنهج الوصفي التحليلي؛ بحيث يتم الوقوف على جزئية الحذف، وتوضيحها، وتحليلها منهجياً وعلمياً بالاستعانة بعدد من المصادر والمراجع التي تناولتها.

وتم تقسيم البحث إلى مقدمة وتمهيد و أربعة مباحث وخاتمة، تحدث التمهيد عن ظاهرة الحذف، والتعريف بابن الحاجب، وبكتابه باختصار، وقسمت المباحث تحت عناوين: حذف الاسم، وحذف الفعل، وحذف الحرف، وحذف شبه الجملة، واندرج تحت كل عنوان عناوين فرعية تحمل اسم المسألة الخاصة بهذه الظاهرة، يليها الوصف والتحليل والموازنة. وجاءت الخاتمة بأهم النتائج التي خلص إليها البحث، والتي تنحصر في منهجه الخاص بعرض هذه الظاهرة، وفي آرائه بخصوصها.

التمهيد:

لم تكن ظاهرة الحذف في اللغة العربية ظاهرة جديدة أو طارئة، وإنما هي ظاهرة أصيلة لا تنفك عنها، وتلازمها كالتقديم والتأخير، والزيادة، والحمل على المعنى وغيرها، والسليقة العربية الأصيلة هي التي أوردتها وأثبتتها، واستعملتها في تعبيراتها، ثم حدّد ملامحها وشروطها علماء اللغة الذين استقرؤوها، ثم دونوها في مصنفاتهم، والحذف هو "إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل" (الزركشي، ١٩٥٧، ٣/١٠٢)، لذلك نرى ابن جنّي يقول: "قد حذف العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته". ولم يعد الحذف من باب شجاعة العربية عبثاً (ابن جنّي، ٢٠٠٦، ٢/٣٦٠)، وظاهرة الحذف هي من الظواهر المهمة كما عبّر عنها ابن هشام تحكمها شروط (ابن هشام، ١٩٨٧، ٢/٦٠٣-٦١٢).

فهي ظاهرة متأصلة في لغتنا العربية، ولا يكاد يخلو كتاب نحوي من أنماطها، لذلك أثيرت التعرّف على ملامحها فيما أملاه ابن الحاجب على تلاميذه؛ لأنّ الإملاء على الطّلاب يختلف عن تأليف الكتب من ناحية المنهجية والعرض.

وابن الحاجب (٦٤٦هـ) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي، انتقلت أسرته إلى مصر، وولد في الصعيد (الذهبي، ١٩٨٥، ٢٣/٢٦٥، السيوطي، ١٩٩٥، ٢/١٣٤)، وهو من أبرز فقهاء مصر والشام في العصر الأيوبي، ولم ينحصر علمه في الفقه، وإنما صنف عدداً من الكتب القيمة في علم العربية، التي تدلّ على سعة الاطلاع، وعمق التحليل، فألف الكافية، والشافية، وشرح الكافية، وشرح الشافية، والإيضاح في شرح المفصل، وشرح كتاب سيبويه، وشرح المقدمة الجزولية، وغيرها، زيادة على مؤلفاته الفقهية التي منها عيون الأدلة، ومختصر المنتهى في الأصول...

وعلى ما يبدو، فإنّ ابن الحاجب كان متأثراً بمذهب البصريين، يتبنّى آراءهم، ويعتمد حججهم، ويأخذ بأدلتهم بعيداً عن العصبية، إذ تأثر بسيبويه والفارسي والزمخشري (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١/٢٠). وقد توفاه الله سنة (٦٤٦هـ)، ودُفن في مصر (ابن خلكان، ١٩٧٧، ٣/٢٥٠).

وأمالي ابن الحاجب من أبرز الكتب النحوية في تراثنا العلمي، أملاه ابن الحاجب على طلابه ما بين (٦٠٩هـ) وسنة (٦٢٦هـ) في القاهرة ودمشق وغزة، وبيت المقدس، وهذا ما ذكره ابن الحاجب في إملاءاته، وقسم الكتاب إلى ستة أقسام،

الأول: الأمالي على آيات من القرآن، والثاني: الأمالي على مواضع من كتاب المفصل للزمخشري، والثالث: الأمالي على بعض مسائل الخلاف بين النحويين، والرابع: الأمالي على الكافية لابن الحاجب، والخامس: الأمالي على أبيات من الشعر، والسادس: الأمالي المطلقة، وهي موضوعات متفرقة (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٤١/١-٤٣)، وكل هذه الأقسام في جزئين بتحقيق فخر صالح سليمان قدارة، وفي هذه الأقسام، برزت ظاهرة الحذف في قضايا مؤرعة عليها، وانحصرت فيما هو متعارف عليه كحذف الاسم والفعل والحرف وشبه الجملة.

المبحث الأول: حذف الاسم

جاءت مسائل حذف الاسم في أمالي ابن الحاجب الأكثر وروداً من حذف الفعل والحرف وشبه الجملة، وهذا يتوافق مع ما ورد في اللغة؛ إذ يتفوق حذفه على حذف الفعل والحرف، وقد جاء حذف الاسم في أمالي ابن الحاجب في خمسة مواضع منها مكرراً، ولم يتناول الإملاء كل مواطن حذف الاسم كما ذكرنا في المؤلفات، وإنما اقتصر على جزئية من جزئياته، فمثلاً لم يتناول حذف خبر المبتدأ في جميع مواطن حذفه الجائز والواجب، وإنما ذكر موضعاً واحداً وهو حذفه بعد لولا كما في إملاء ضابط وجوب حذف الخبر (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١٨٣/٢)، ولم يذكر المواطن الأخرى التي يُحذف فيها الخبر، أما مواطن حذف الاسم في كتاب الأمالي فعلى النحو الآتي:

حذف المنادى

لا شك في أن المنادى يجوز حذفه عند البصريين والكوفيين، فالبصريون أجازوا حذفه، وقد ظهر ذلك في ردّهم على الكوفيين عندما عدّوا (نعم وبئس) اسمين لسبقهما بحرف النداء المختص بالاسم، كما في: (يا نعم المولى ونعم النصير)، فعند البصريين المنادى حُذِف، والتقدير: يا الله نعم المولى، والكوفيون أجازوا حذفه إذا ولي حرف النداء فعل أمر، وجاؤوا بشواهد متعددة على ذلك (الأنباري، ١٩٩٨، ٩٨/١-١٢٢). وقد تناول ابن الحاجب حذف المنادى في موضعين في أماليه عن المفصل، فأورد قول الشاعر في الموضع الأول: (البيسط)

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار

(سبويه، ٢٠٠٦، ٢/٢١٩، الأنباري، ١٩٩٨، ١١٥/١، الزمخشري، د.ت، ٤٨، ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٤٤٨/١) وفي إملائه عقب على كلمات في البيت، بدأها ب (الصالحين)، فيجوز عنده أن تكون مرفوعة على تقدير: يا قوم لعن الله والأقوام والصالحون، والخفض ظاهر، وما يهمننا من ذلك أنه قدر المنادى المحذوف وهو (قوم) (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٤٤٨/١). ولم يُقدِّره الزمخشري، وإنما اكتفى ب (ب) يُحذف (الزمخشري، د.ت، ٤٨)، وقدره الأنباري ب: يا هؤلاء (الأنباري، ١٩٩٨، ١١٦/١).

وتناول في الموضع الثاني حذف المنادى في عبارة نثرية؛ يا بؤس لزيد، يقول: "لو لم يكن المنادى محذوفاً لوجب نصبه؛ لأنه حينئذٍ مُشَبَّه المضاف من أجل طوله، فلذلك رفعه، فقال: يا بؤس لزيد، بمعنى: يا قوم بؤس" (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٤٤٩/١، الزمخشري، د.ت، ٤٨) ولا خلاف بخصوصه.

حذف مفعول الفعل المتعدي

جاء حذف مفعول الفعل المتعدي في الأمالي عندما أملى قوله تعالى: (وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي) (سورة الأحقاف، ١٥)، إذ إن الفعل (أصلح) يحتاج إلى مفعول، وهو محذوف هنا، وهذا يختص بنوع معين من حذف المفعول به، يقول ابن الحاجب: "هذا من باب قولهم: فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، مما استعمل فيه الفعل المتعدي محذوفاً مفعولاً حذفاً غير مقصود به مفعول مراد" (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٢٥١/١). وهذا يختص بالنوع الثاني من نوعي حذف المفعول به، يقول الزمخشري: "وحذف المفعول به كثير، وهو في ذلك على نوعين، أحدهما: أن يُحذف لفظاً، ويراد معنى وتقديراً،

والثاني: أن يُجْعَلَ بَعْدَ الحذفِ نسيباً منسياً كأنَّ فعلَهُ من جنس الأفعال غير المتعدية... فمن الأوّل قوله (عزّ وجلّ): "اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ" ... (سورة الرعد، ٢٦).... ومن الثّاني قولهم: فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، ومنه قوله عز وجل: (وأصلح لي في ذريتي)... (الزمخشري، د.ت، ٥٣-٥٤).

والثّاني يتوافق مع ما ذكره ابنُ الحاجب، إذ يرى أنّه إذا قصد المتكلمُ ذكْرَ خصوصيّةٍ متعلّقةٍ أجراه مجرى الأفعال غير المتعدية، ذلك كأنه محلّ له (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١٥٦/١)؛ بمعنى صير الفعل (أصلح) المتعدّي ليشبه الأفعال اللّازمة التي لا تحتاجُ إلى مفعول، ومثله - كما يقول - قول ذي الرّمة، (الطويل)

وإن تعذّر بالمحلّ من ذي ضروعها إلى الضيف يجرح في عراقبيها نُصلي

(ذوي الرمة، ١٩٩٣، ١٥٦، ابن حاجب، ١٩٨٩، ٢٥١/١، ابن هشام، ١٩٨٧، ٥٢١/٢)

وفي تصديره الفعل المتعدّي إلى اللّازم يحتاجُ إلى تضمينه فعلاً آخر، ولم يذكره ابنُ الحاجب، وذكره غيره، فابنُ هشام حدّد هذه النقطة، وهي أن يُضمّن معنى فعل قاصر، نحو: (وأصلح لي في ذريتي)، و(يجرح) في بيت الشعر، (فأصلح) ضَمِنَ معنى (بارك)، و(يجرح) ضَمِنَ معنى

(يعيب ويفسد) (ابن هشام، ١٩٨٧، ٥٢١/٢).

وضمّن الزّمخشرى الفعل (يجرح) بمعنى (يؤثر)، حيث حذف المفعول لتضمّن الفعل معنى الفعل القاصر وهو (يؤثر) (الزمخشري، د.ت، ٥٤). والأصل (يجرحها) لولا التضمين.

يقول الزّمخشرى بخصوص قوله تعالى: "معناه أن يجعل ذريته موقعا للصّلاح، ومظنة له، كأنه قال: هب لي الصّلاح في ذريتي، وأوقعه فيهم" (الزمخشري، ٢٠٠٩، ١١١٢-١١١٣)، وهذا يتوافق مع ابن الحاجب القائل: "وجعل ذلك كأنه محلّ له" (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٢٥١/١)، وقال الشّهاب الخفاجي: "إنه عُدّي ب(على) لتضمّنه معنى اللّطف، أي: اللّطف بي في ذريتي، أو هو نزل منزلة اللّازم، ثمّ عُدّي ب (في)؛ ليفيد سريان الصّلاح فيهم، وكونهم كالظرف له لتمكّنه فيهم" (الخفاجي، د.ت، ٣٢/٢). وكلّ ذلك يتوافق ورأي ابن الحاجب، لكنّ الأكثر منه قرّباً هو رأي الشّهاب الخفاجي.

جواز حذف التّمييز في سياق (حبّ)، وامتناع حذفه في سياق (نعم)

تناول ابنُ الحاجب هذه المسألة ممّا أملاه عن المفصل للزمخشري، لذلك صدّرها بعبارة: "ولأنّه كان لا ينفصلُ الفاعلُ عن المخصوص في نعم، وينفصلُ في حبّنا" (الزمخشري، د.ت، ٢٧٦، ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٣١٦/١). ومحورُ القضية هو خوف اللبس، إذ يجوزُ الحذفُ في: نعم زيدٌ، وحبّنا؛ لأنّ (زيدٌ) لا يكونُ فاعلاً كونه علماً؛ فلا يحدثُ لبسٌ بين الفاعل والمخصوص ذكْر التّمييز أم لم يُذكر، وتحديدًا على الرّأي الغالب أنّ الفاعل الظّاهر مع التّمييز لا يجتمعان، و(ذا) في حبّنا لا يكون مخصصاً؛ لأنّ المخصوص لا يكون اسم إشارة، وهذه الصّورة لا يوجدُ فيها لبسٌ بين الفاعل والمخصوص في المثالين (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٣١٦/١).

وإذا كان الفاعلُ مضمراً جازّ الجمعُ بينه وبين التّمييز اتّفاقاً كما في قولنا: "نعم رجلاً زيدٌ" (ابن عقيل، ٢٠٠٩، ١٢٢/٣). أمّا جوازُ حذفِ التّمييز في سياق (حبّ)، وامتناعه في سياق (نعم) في صورة أخرى، فعندما نقول: حبّنا زيدٌ، لم يودّ حذفُ التّمييز فيه إلى اللبس بين الفاعل والمخصوص، بعكس قولنا: نعم غلاماً رجلاً، إذ لو حذفنا التّمييز لأصبحت الجملة: نعم غلاماً رجلاً، فاختلط الفاعل بالمخصوص، يقول ابنُ الحاجب: "وإنما أراد أنّه يقع اللبس في مثل قولك: نعم غلاماً رجلاً، وشبهه؛ لأنك إذا جوزت حذف التّمييز، وأن يكون لا إضمار فيه لكون الأمرين سائغين، فيبقى غلاماً الرجل عنده جائزاً أن يُقدّر فاعلاً على تقدير أن لا إضمار في نعم، وجائزاً أن يُقدّر مخصصاً على تقدير الإضمار، فأدى حذف التّمييز في (نعم) إلى وقوع اللبس بين المخصوص وبين الفاعل في قولك: نعم غلاماً رجلاً" (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٣١٦-٣١٧).

وقد وضح ابن الحاجب رأي الزمخشري، وتبناه، يقول: "ولم يرد صاحب الكتاب أن اللبس يقع في مثل قولك: نعم رجلاً زيداً، إذا حذف التمييز بين الفاعل والمخصوص لما تحقق من أن فاعل باب (نعم) لا يكون علماً، فلا ينبغي أن يُحتمل عليه، ويجب أن يُحتمل على ما ذكرناه" (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١/٣١٦-٣١٧). فكان موضعاً لرأي من أملى عنه وهو الزمخشري.

وهذه القضية تكاد تكون منحصرة عندهما في هذا، مع أن حذف التمييز أوسع من ذلك، يقول ابن هشام: "نحو: كم ضمت؟ أي كم يوماً، وقال تعالى: (عليها تسعة عشر) (سورة المدثر، ٣٠)، و(إن يكن منكم عشرون صابرون) (سورة الأنفال، ٦٥)، وهو شاذ في باب نعم نحو: (من توفياً يوم الجمعة فيها ونعمت) (الترمذي، ١٩٩٦، ١/٥٠٦) أي فيالرخصة أخذ، ونعمت رخصة" (ابن هشام، ١٩٨٧، ٢/٦٣٤).

جواز حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه:

يجوز حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، إذا دل عليه دليل، مثل قوله تعالى: (أن أعمل سابغات) (سورة سبأ، ١١)، أي دروعاً سابغات (ابن عقيل، ٢٠٠٩، ٣/١٥١، ابن هشام، ١٩٨٧، ٢/٦٢٦)، بمعنى إن عليم (ابن هشام، ١٩٩٤، ٣/٢٨٤).

وقد تناول ابن الحاجب قضية حذف الموصوف في موضعين، الأول: علل فيه جواز حذف الموصوف، وعدم جواز حذف الموصول، يقول: "فلأن الصفة تدل على الذات التي دل عليها الموصوف بنفسها، وباعتبار التعريف والتكثير؛ لأنها تابعة للموصوف في ذلك، والموصول لا ينفك عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرف، فلو حذف لكانت الجملة نكرة، فيختل المعنى" (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٢/٨٣٥). وهذا يتوافق ورأي البصريين، وقد ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته، وسار معهم ابن مالك (ابن هشام، ١٩٨٧، ٢/٦٢٥).

والثاني أملى بيتاً من الشعر عن المفصل للزمخشري، وهو لُحيم الرياحي: (الوافر)

أنا ابن جلا وطلأ الننايا متى أضع العمامة تعرفوني

(سبويه، ٢٠٠٦، ٣/٢٠٧، الزمخشري، د.ت، ١١٩، ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١/٤٥٦، ابن هشام، ١٩٨٧، ٢/٦٢٦) وفيه وضح ابن الحاجب ثلاثة توجيهات في: (ابن جلا)، الأول: قدره ب: أنا ابن رجل جلا، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه. والثاني: أن (جلا) علم غلب على أبيه، والثالث: أنه أراد: أنا ابن ذي جلا وجلا: انحسار الشعر عن مقدم الرأس (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١/٤٥٦). ووافقه ابن هشام في توجيهين من ثلاثة، وهما الأول والثاني (ابن هشام، ١٩٨٧، ٢/٦٢٦). واكتفى الزمخشري بالوجه الأول (الزمخشري، د.ت، ١١٩). وهو على الرغم من توجيهاته الثلاثة إلا أنه يؤيد حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كما جاء في التوجيه الأول.

حذف المضاف

وردت هذه القضية في ثلاثة مواضع في الأمالي (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١/١٣٣-١٣٥، و٢٩٧-٢٩٩ و٤٥٠-٤٥١)، الأول: الأمالي على آيات من القرآن، والثاني والثالث: الأمالي عن المفصل، وكلها تدور في فلك واحد، وهو عدم جواز عطف عاملين على أُخرين، أو جوازه، يقول ابن الحاجب: "اختلف الناس في مسألة العطف على عاملين: فمنهم من يمنعه، وهم أكثر البصريين، ومنهم من يجيزه، وهم أكثر الكوفيين، ومنهم من يفصل" (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١/١٣٤). ففي قوله تعالى: (اختلف الليل والنهار... وتصريف الرياح آيات) (سورة الجاثية، ٥) وضح ابن الحاجب حجة الطرفين في الآية بقراءتي الرفع والنصب ل(آيات)، فالرفع قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، والنصب قراءة حمزة والكسائي (ابن مجاهد، د.ت، ٥٩٤)؛ فعلى قراءة الرفع عند من أجاز تكون (تصريف) معطوفة على (اختلف)، و(آيات) معطوفة على (آيات) السابقة، فعطف عاملين، وعلى قراءة النصب تكون (تصريف) معطوفة على (اختلف)،

و(آيات) في الآية الثانية: (إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ) (سورة الجاثية، ٢) فيكون عطف عاملين (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٢٩٨/١). وهذا لا يوجد فيه حذف.

ومن منع العطف على عاملين كسبويه وغيره تأولوا الآية: ف (اختلاف) هو المعطوف وحده، و(آيات) تأكيد ل(آيات) الأولى (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٢٩٨/١-٢٩٩). وعلى هذا التأويل لا يوجد عطف على عاملين، ولا يوجد حذف مضاف.

وفي معرض الحديث عن القضية، أملى ابنُ الحاجبِ بيتين من الشعر على حذف المضاف، الأول: يختص بعطف عاملين، وفيه حذف، والثاني: لا يختص بها، وفيه حذف أيضاً، فأملَى قول أبي دُوَادٍ عن المفصل: (المتقارب)

اَكْلٌ امرئٍ تَحْسِبِينَ امرأً ونازٍ توقدُ بالليلِ نازاً

(سبويه، ٢٠٠٦، ٦٦/١، الزمخشري، د.ت، ١٠٦، (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١٣٤/١، ٢٩٧)

فَمَنْ أجاز عطف (ناز) على (امرئ)، و(نازاً) على (امرأ)، ويكون فيه العطف على العاملين، ولا يوجد فيه حذف، أما سبويه ومن منع، فيرون أنه لا يوجد عطف على معمولين فيه، وإنما حذف مضاف فقط، يقول ابنُ الحاجب: "وقوله: ناز، عند سبويه مخفوض على حذف المضاف الذي هو كلٌّ؛ لدلالة الأول عليه، وإرادته موجوداً مقدراً، فلذلك بقي المضاف إليه على إعرابه" ((ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٢٩٨/١). وهذا يتوافق ورأي الزمخشري (الزمخشري، د.ت، ١٠٦).

وفي قول حسان بن ثابت: (الكامل)

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفِّقُ بِالزَّحِيقِ السَّلْسَلِ

(ابن ثابت، ١٩٩٤، ١٨٤، الزمخشري، د.ت، ١٠٥، (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٢٥١/١)

حذف دون أن يوجد العطف على العاملين، فحذف المضاف وهو (ماء) على تقدير: (ماء بَرْدَى)، حيث ذكر الضمير للدلالة على المحذوف المضاف (الزمخشري، د.ت، ١٠٥). وابن الحاجب في كل ذلك يوضح، ويشرح، ويحلل دون إبداء رأي؛ أهو مع مَنْ أجاز العطف على العاملين أم مع مَنْ لم يُجَزْ؟

حذف المضاف إليه

يُحَدِّثُ المضاف إليه (ياء المتكلم) إذا كان مضافاً إليها المنادى كقوله تعالى (رب اغفر لي) (سورة نوح، ٢٨)، وفي (قبل وبعد) كقوله تعالى: (لله الأمر من قبل ومن بعد) (سورة الروم، ٤)، وقراءة (فلا خوف عليهم) (سورة البقرة، ٣٨)، والتقدير: فلا خوف شيء عليهم، فيمن قرأها بضمّ دون تنوين، وسَمِعَ (سلام عليكم) على تقدير: سلام الله أو إضمار أل (ابن هشام، ١٩٨٧، ٦٢٤/٢). وفي حديث البخاري عن أبي برزة: (غزوت مع رسول الله (ص) سبع غزوات أو ثمانين) (البخاري، ١٨٩٣، ٦٤-٦٥، السيوطي، ١٩٩٨، ٤٣١/٢)؛ أي بفتح الياء دون تنوين، وقوله (ص): (تحريضين في علم الله ستة أو سبعة أيام) (أبي داود، د.ت، ٧٦/١، السيوطي، ١٩٩٨، ٤٣١/٢)، فحذف المضاف إليه في ثمانين، وفي ستة، وغيرها من المواطن (السيوطي، ١٩٩٨، ٤٣١/٢).

وجاء ابنُ الحاجب في أماليه بموطنٍ آخر لم يذكره ابنُ هشام والسيوطي، وهو حذف المضاف إليه في قول جرير: (البسيط)

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم (جرير، ١٩٨٦، ٢١٩، سبويه، ٢٠٠٦، ابن جني، ٢٠٠٦، ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٧٢٥/٢) فالمحذوف هو المضاف إليه في (تيم) الثاني، و(عدي) مضاف إليه للأول، وهو مذهب سبويه - كما يقول -، وقد علل ذلك أن المضاف إليه (عدي) للمضاف (تيم) الأول أجز ضرورة أن يكون المضاف منتهى الاسم، بعكس قولنا: زيد وعمرو قائم، فإن المحذوف خبر الأول لدلالة الثاني عليه، ومثاله هذا يدل على الحذف، لكن يختلف عن (تيم تيم عدي)، وجاء بأسباب وتعليقات أهمها أنه لا يجوز قولنا: يا تيم عدي باتفاق، لكن يجوز قولنا: زيد قائم وعمرو (ابن الحاجب،

١٩٨٩، ٢/٧٢٥-٧٢٧). وقد خَرَجَ البصريون آيات كثيرة على حذف المضاف إليه في مسألة: هل يجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى (الأنباري، ١٩٩٨، ١/٣٨٩-٣٩١)؟

المبحث الثاني: حذف الفعل

يندرج تحت هذا العنوان أمران، الأول: حذف الجملة كاملة، والثاني: حذف الفعل وحده مع بقاء الفاعل أو الخبر في كان، فقد يحذف الفعل بعد (إن) الشرطية، وبعد (لو)، وفي جواب الاستفهام، ويحذف فعل القول، إلى غير ذلك من المواضع (ابن هشام، ١٩٨٧، ٢/٦٣٢-٦٣٣). والحذف يكون جائزاً وواجباً كما هو مفصل عند النحاة (ابن عقيل، ٢٠٠٩، ٢/١١٥).

جواز حذف الفعل بعد قد

يُحذف الفعل - الجملة - بعد (قد) جوازاً فيما أملاه ابن الحاجب عن الزمخشري، فقد أملى قول النابغة الذبياني: (الكامل)

أَزَفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابَنَا لَمَّا تَزَلُّ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

(نابغة، ٢٠٠٥، ٣٨، ابن جني، ٢٠٠٦، ٢/٣٦١، الزمخشري، د.ت، ٣١٧، ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١/٤٥٥)

وقد قدر ابن الحاجب البيت بقوله: "كأن قد، أي: وكأن قد زالت ركابنا، وموضع الاستشهاد منه ظاهر، وكذلك إعرابه" (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١/٤٥٥). فحذفت الجملة (زالت ركابنا) بعد (قد)، ولم يختلف ابن الحاجب عما ذكره الزمخشري: " ويجوز طرح الفعل بعدها إذا فهم (الزمخشري، د.ت، ٣١٧)، ووافق كذلك ابن جني في تقديره: "كأنها قد زالت" (ابن جني، ٢٠٠٦، ٢/٣٦١).

والجدير بالذكر أن هذا البيت فيه شاهدان آخران لم يتطرق إليهما كل من ابن الحاجب، والزمخشري، وابن جني هنا، والشاهدان: لحاق تنوين الترتيم القافية المطلقة برواية (قدن)، وتخفيف (كأن) التي للتشبيه، ومجيء اسمها ضمير الشأن، والفصل بين خبرها بقده؛ لأن الكلام إثبات (ابن عقيل، ٢٠٠٩، ٢/٢١). والأكثر شيوعاً أن يُستشهد بالبيت على تنوين الترتيم.

حذف (كان)

تُحذف (كان) بعد (إن) مع اسمها، وبعد (أن) المصدرية، ويعوض عنها ب(ما)، ويبقى اسمها وخبرها، مثل: أما أنت برأ فاقتراب (ابن عقيل، ٢٠٠٩، ١/٢٣٤-٢٣٧، ابن هشام، ١٩٩٤، ١/٢٣٥-٢٣٩، ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١/٤٠٨-٤٠٩)، وقد مثل ابن الحاجب بإملائه عن المفصل ب: إن خيراً فخير، بوجهها المختلفة منها أنه حذفت كان مع اسمها على تقدير: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١/٤٠٨-٤٠٩)، ويقول الشاعر: (البسيط)

إِذَا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مَرُّ تَحَلًّا فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَزُرُّ

(الزمخشري، د.ت، ٧٤، ابن هشام، ١٩٨٧، ١/٣٦١، ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١/٤١٠)

وتقديره: لأن كنت مرتحلاً، فحذفت (كان) بعد (أن) المصدرية، وعوض عنها ب(ما) (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١/٤١٠)، فابن الحاجب يوضح ويُفسر، ولم يُبد رأياً يُحفظ له فيه.

وذكر بيتاً آخر على حذف كان بعد أن المصدرية، في إملاءين (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١/٤١١، ٤٤٢)، وهو قول عباس بن مرداس: (البسيط)

أَبَا خِرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الصَّبِغُ

(ابن مرداس، ١٩٩١، ١٠٦، سيبويه، ٢٠٠٦، ١/٢٩٣، الأنباري، ١٩٩٨، ١/٢٣٨، ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١/٤١١،

فحذف (كان) على تقدير: أن كنت ذا نفر، وهو لم يخرج عن القاعدة السابقة، لكنه ناقش دخول الفاء على (إن) أثناء حديثه عن حذف كان في الموضع الأول (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٤١١/١)، وجاء بالبيت من باب توضيح معناه في الموطن الثاني (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٤٤٢/١)، ولم يزد على ما قاله العلماء بخصوص هذه المسألة.

رفع الفاعل بفعلٍ مُضمر

إنَّ الفعل يُحذف، وَيَرْفَعُ فاعلاً في جواب الاستفهام، وقد عقب على هذه المسألة ابن الحاجب أثناء توضيح دلالة بيت من الشعر أملاه عن المفصل، وهو قول الشاعر: (الطويل).

لينبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبئٌ ممَّا تطيحُ الطوائخُ

(سبويه، ٢٠٠٦، ٢٨٨/١، ٣٣٦، ٣٩٨، ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٤٤٧/١)

فابن الحاجب اكتفى بتوضيح دلالة البيت، ومن ذلك يظهر حذف الفعل، يقول: "معناه أن هذا الممدوح الذي هو (يزيد) كان رجلاً عظيماً، يُفصد في النصر، وفي العطاء، فيقصده الضارع للخصومة لينصره، وهو المائل إليها" (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٤٤٧/١)، وَيُسْتَشَفُّ من المعنى الذي أورده بأنَّ الضارع فاعل لفعل محذوف، لأنَّ (يزيد) نائب فاعل للفعل (يُبَكِّ)، وقد قدره الزمخشري ب(لِينبِكِيهِ) ضارع (الزمخشري، د.ت، ٢٢)، والجدير بالذكر أنَّ الحذف يكون في هذه الرواية، أمَّا الرواية الأخرى بالبناء للمعلوم، فيكون التقدير: ليينبكي يزيداً ضارعاً، وبهذا لا شاهد فيه (الزمخشري، د.ت، ٢٢).
جاء ابن الحاجب بالبيت عن المفصل، وأشار بوساطة الدلالة إلى الحذف، دون التصريح كما فعل الزمخشري، وهذا الحذف من باب حذف الفعل وليس الجملة (ابن جني، ٢٠٠٦، ٣٧٩/٢).

المبحث الثالث:

حذف الحرف:

جاء حذف الحرف في أمالي ابن الحاجب في عدة إملاءات، وتلخص حذفه عنده في حذف حرف الجر، ولام المفعول له، وحرف النداء وعلامة التأنيث، ونون الوقاية، وحذف الواو، والتثنية مع الألف، وكان الأكثر وروداً وتفصيلاً هو حذف حرف الجر.

حذف حرف الجر:

يجوز حذف حرف الجر في مواضع اختصرها ابن هشام بقوله: "ويجوز حذفها معه، فيجب بقاء عملها، وذلك بعد الواو كثيراً والفاء وبل قليلاً، وحذف اللام قبل كي، وخافض أن وأن مطلقاً" (ابن هشام، ١٩٩٦، ٢٨٧). بمعنى تحذف (رب)، ويبقى عملها بعد الواو والفاء وبل، ويحذف حرف الجر قبل كي، وقبل أن وأن، وزاد ابن عقيل أن حرف الجر بغير رب يحذف، وهو على قسمين: مطرد، وغير مطرد، فغير المطرد قول روبة لمن قال له: كيف أصبحت؟ فيجيب: خير، والحمد لله، والتقدير: على خير، ومطرد في رأي الخليل وسبويه في مميّز كم الاستهامية إذا دخل عليها حرف جر، كما في قولنا: بكم درهم اشتريت هذا؟ بعكس الزجاج الذي عدّ (درهم) مضافاً إليه (ابن عقيل، ٢٠٠٩، ٨٠٧/٢).
وقد تناول ابن الحاجب حذف حرف الجر في أربعة إملاءات، منها ما ذكر سابقاً، ومنها ما لم يذكر؛ فلم يتطرق لحذف (رب)، ولا إلى حذف اللام قبل (كي)، وإنما تناول حذف حرف الجر قبل (أن) و(أن) في إملاءين، وذكر إسقاط حرف الجر والعطف مع (إياك) في موضع، والجواب عن إيراد على حذف حروف الجر في الموضع الرابع، وسأبدأ من الآخر.
فقد أجاب ابن الحاجب على من ادعى أن حروف الجر لا تُحذف إلا في مواضع تُحفظ، ولا يُقاس عليها، وأجاب في ذلك من خلال قوله تعالى: (واختار موسى قومه) (سورة الأعراف، ١٥٥) من وجهين: الأول: أن (اختار) تارة يُعدى بنفسه، وتارة بحرف الجر، فليس (من) في الآية محذوفة، وإنما هي إحدى اللغتين، بمعنى أن النصب - حسب رأيه - على لغة من

يُعَدِّيهِ، وليس على لغة مَنْ يحذف حرف الجر مِنْ، والثَّانِي: أَنَّهُ مَعَدَى بِنَفْسِهِ، وَجَاءَتْ (مِنْ) عَلَى سَبِيلِ الزِّيَادَةِ لَا عَلَى أَنَّهُ مَعَدَى بِهَا، ثُمَّ حَذَفْتَ، كَقَوْلِكَ: مَا ضَرَبْتَ أَحَدًا، وَمَا ضَرَبْتَ مِنْ أَحَدٍ (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٨٠٧/٢)، بِمَعْنَى أَنَّ (مِنْ) زَائِدَةٌ يُمْكِنُ حَذْفُهَا كَمَا فِي مِثَالِ (ضَرَبْتَ)، وَبِهَذَا يَسْتَبْعِدُ أَنْ يَكُونَ (قَوْمَهُ) مَنْصُوبَةً عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَفْعُولٌ بِهِ لِلْفِعْلِ (اخْتَارَ)، وَلَمْ يَتَطَّرَقْ إِلَى (سَبْعِينَ) مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ (قَوْمَهُ وَسَبْعِينَ) مَفْعُولَانِ أَحَدُهُمَا حَذَفَتْ مِنْهُ (مِنْ) (ابن النحاس، ٢٠٠٤، ٧٤/٢، الدرويش، ٢٠٠٩، ٥٤/٢). يَقُولُ الرَّمُخْشَرِيُّ: "حَذَفَ حُرُوفَ الْجَرِّ، فَيَتَعَدَّى الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ) (سُورَةُ الْأَعْرَافِ، ١٥٥) (الرَّمُخْشَرِيُّ، د.ت، ٢٩١). وَتَتَاوَلُ فِي الْمَوْضِعِ الْآخِرِ مَسْأَلَةٌ حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ، وَالْعَطْفُ مَعَ إِيَّاكَ، وَهِيَ تَخْتَصُّ بِبَابِ التَّحْذِيرِ ب(إِيَّا)، وَقَدْ ذَكَرَ أَمْثَلَةَ جَائِزَةً فِي هَذَا الْبَابِ: إِيَّاكَ وَأَنْ تَفْعَلَ كَذَلِكَ، وَإِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، وَإِيَّاكَ عَنْ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْعَطْفِ فِي قَوْلِنَا: إِيَّاكَ وَأَنْ تَفْعَلَ كَذَا؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ لَا يَحْذَفُ، فَمِثَالُ: إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا هُوَ مُنْبِتُّقٌ عَنْ: إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، وَلَيْسَ عَنْ: إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٦٨٦/٢).

وَلَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ حَرْفِ الْعَطْفِ وَالْجَارِ فِي قَوْلِنَا: إِيَّاكَ زَيْدًا، وَإِيَّاكَ عَنْ زَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ يَتِمُّ حَذْفُ حَرْفِ الْعَطْفِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٦٨٦/٢)؛ بِمَعْنَى إِذَا تَمَّ حَذْفُ الْاِثْنَيْنِ تَخْرُجُ عِنْدُنَا صُورَةٌ: إِيَّاكَ زَيْدًا دُونَ جَارٍ، وَدُونَ حَرْفِ عَطْفٍ، وَهَذِهِ الصُّورَةُ مَمْتَنَعَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَأَجَازَهَا ابْنُ النَّاطِمِ، ف(إِيَّاكَ الْأَسَدُ) صِيغَةٌ لَا تَجُوزُ بِغَيْرِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَبِغَيْرِ حَرْفِ الْعَطْفِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ (ابن هشام، ١٩٩٤، ٧١/٤). يَقُولُ سَبِيوِيَّةُ: "وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: إِيَّاكَ زَيْدًا، كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: رَأْسُكَ الْجِدَارِ، حَتَّى تَقُولَ: مِنْ الْجِدَارِ أَوْ وَالْجِدَارِ، وَكَذَلِكَ أَنْ تَفْعَلَ، إِذَا أَرَدْتَ: إِيَّاكَ وَالْفِعْلَ، فَإِذَا قُلْتَ: إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ، تَرِيدُ: إِيَّاكَ أَعْظَمُ مَخَافَةً أَنْ تَفْعَلَ، أَوْ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَفْعَلَ جَاز... وَلَوْ قُلْتَ: إِيَّاكَ الْأَسَدُ، تَرِيدُ: مِنْ الْأَسَدِ، لَمْ يَجْزِ كَمَا جَازَ فِي أَنْ" (سَبِيوِيَّةُ، ٢٠٠٦، ٢٧٩/١)؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يَحْذَفُ قَبْلَ أَنْ جَوَازًا. وَذَكَرَ ابْنُ الْحَاجِبِ بَيْتًا مِنَ الشَّعْرِ عَلَّقَ عَلَيْهِ سَبِيوِيَّةُ، وَالْبَيْتُ هُوَ: (الطَّوِيلُ)

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَانِبٌ

(سَبِيوِيَّةُ، ٢٠٠٦، ٢٧٩/١، ابن جنبي، ٢٠٠٦، ١٠٢/٣، ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٦٨٦/٢).

حَيْثُ ذَكَرَ كَلَامَ سَبِيوِيَّةُ بِقَوْلِهِ: "وَقَالَ سَبِيوِيَّةُ فِي تَفْسِيرِهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: اتَّقِ الْمَرَاءَ، فَنَصَبَهُ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ بَعْدَ إِيَّاكَ" (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٦٨٧/٢، سَبِيوِيَّةُ، ٢٠٠٦، ٢٧٩/١)؛ بِمَعْنَى يَجُوزُ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي الْمَحْذَرِّ غَيْرَ الْعَامِلِ فِي الْمَحْذَرِّ غَيْرَ الْعَامِلِ فِي الْمَحْذَرِّ مِنْهُ، وَهُوَ مَا فَهِمَ مِنْ كَلَامِ سَبِيوِيَّةُ (ابن هشام، ١٩٩٤، ٧١/٤). وَقَدْ عَلَّلَ ابْنُ الْحَاجِبِ جَوَازَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَرَاءَ مُصَدَّرٌ، وَلِأَنَّ تَمَارِي، فِي مَعْنَاهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِيَّاكَ أَنْ تَمَارِي، وَلَوْ قَالَ كَذَلِكَ لَكَانَ جَانِزًا، فَحَمَلَ الْبَيْتَ عَلَى الْمَعْنَى السَّابِقِ (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٦٨٧/٢). أَمَّا ابْنُ النَّاطِمِ، فَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فَإِذَا قُلْتَ: إِيَّاكَ الْأَسَدُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَحْذَرِكِ الْأَسَدَ (ابن هشام، ١٩٩٤، ٧١-٧٢).

وَخِلَاصَةَ الْقَوْلِ -بَعِيدًا عَنِ بَيْتِ الشَّعْرِ- إِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحَذْفُ فِي: إِيَّاكَ الْأَسَدُ، وَإِيَّاكَ عَنِ الْأَسَدِ، وَإِيَّاكَ وَالْأَسَدُ، وَيَجُوزُ قَبْلَ أَنْ وَأَنَّ قِيَاسًا مَطَّرَدًا، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْحَاجِبِ ذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ: الْأَوَّلُ: وَجْهٌ حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ قَبْلَ أَنْ وَأَنَّ، وَلَهُ ارْتِبَاطٌ بِالسَّأَلَةِ السَّابِقَةِ؛ فَابْنُ الْحَاجِبِ يُعَلِّلُ سَبَبَ جَوَازِ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ قَبْلَ أَنْ وَأَنَّ، وَامْتِنَاعَهُ فِي بَابِ إِيَّاكَ الْأَسَدُ، يَقُولُ: "إِنَّمَا حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ فِي بَابِ: أَنْ وَأَنَّ، وَلَمْ يَحْذَفْ فِي بَابِ (الْأَسَدِ)، فِي امْتِنَاعِهِمْ قَوْلَهُمْ: إِيَّاكَ الْأَسَدُ، بِتَقْدِيرِ: مِنْ؛ لِأَنَّ "أَنْ وَأَنَّ" حُرُوفَانِ مَوْصُولَانِ بِجُمْلَةٍ مَعَهَا كَالِاسْمِ، فَاسْتَطِيلَتْ مَعَ نَفْيِ الْإِلْبَاسِ، فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ مَعَهَا تَخْفِيفًا، بِخِلَافِ الْأَسَدِ، فَإِنَّهُ اسْمٌ مَفْرَدٌ، فَلَا يَلِيزُ مِنْ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ فِيمَا ذَكَرْنَا أَنْ يَحْذَفَ فِي بَابِ الْأَسَدِ" (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٨١٨/٢).

وأضاف أنّ الحذف يقتصر على " أن وأنّ" من الحروف المصدرية لنفي الإلباس، أما (ما) المصدرية فلا يجوز حذف حرف الجرّ قبلها كما في قولنا: عجبت منّ ما تصنع؛ لأنّه لو حُذِفَ حرفُ الجرّ لالتبسَتِ المصدرية بالموصولة؛ ولأنّ صورتها واحدة، فلمّا كان الحذف يؤدّي إلى اللبس لم يحذف حرف الجرّ (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١٨٨/٢).

وتناول في الموضوع الثّاني محلّ المصدر المؤوّل بعد حذف حرف الجرّ، وخلاصة قول العلماء فيه بأنّه يجوزُ حذف حرف الجرّ مع أنّ قياساً مطّرداً بشرط أمن اللبس، واختلف في محلّ المصدر المؤوّل بعد حذف حرف الجرّ؛ فالأخفش ذهب إلى أنّه في محلّ جرّ، وذهب الكسائيّ إلى أنّه في محلّ نصب، وجوّز سيبويه الوجهين (ابن عقيل، ٢٠٠٩، ١١٢/٢، ابن هشام، ١٩٨٧، ٦٤٠/٢).

لكنّ ابن الحاجب في إملائه جاء برأي للخليل، وبرأي آخر لسيبويه: فمذهب الخليل أنّ المصدر المؤوّل في موضع جرّ بعد حذف حرف الجرّ، ومذهب سيبويه أنّه في موضع نصب، واستدلّ على رأي سيبويه بوساطة قوله تعالى: (واختار موسى قومه) (سورة الأعراف، ١٥٥) على أساس أنّ الفعل تعدّى للمفعول بعد حذف حروف الجرّ، أمّا الخليل - حسب قوله - فإنّ حرف الجرّ حُذِفَ في مواطن لا يصحّ تسلط الفعل عليه، فبقي مجروراً كقولنا: الله لأفعلنّ، وبلدة...، وكقول ربيعة: خير، والحمد لله، إذا قيل له: كيف أصبحت؟ ويرى أنّ قياس سيبويه هو الأصل، وقياس الخليل فرع؛ لأنّ في القسّم يجوز النّصب والجرّ، وقول ربيعة شاذّ، وكذلك.. وبلدة.. وهناك خلاف في أنّ العامل او (ربّ) وليس (ربّ)، لذلك جاء قياس الخليل على الفرع بعكس قياس سيبويه، وعدّ الخفض بإضمار حرف الجرّ قليلاً شاذّاً باتّفاق، ومال إلى رأي سيبويه؛ لأنّه يحتكم إلى الكثير السائغ (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٧١٢/٢-٧١٤).

وعند العودة إلى كتاب سيبويه لم يتّضح رأي سيبويه (سيبويه، ٢٠٠٦، ١٥٣/٣-١٥٥) كما ذكره ابن الحاجب، ويبدو أنّ ابن عقيل كان أدقّ من ابن الحاجب في نقل رأي سيبويه الذي أجاز الوجهين (ابن عقيل، ٢٠٠٩، ١١٢/٢-١٣٣)، وهذا ما أكّده محمد محيي الدّين عبد الحميد: فمذهب الخليل النّصب، ومذهب سيبويه الجواز، وختم كلامه بأنّ هذا هو الصّحيح في النّقل عن الخليل وسيبويه (ابن هشام، ١٩٩٤، ١٦١/٢-١٦٢).

حذف حرف النّداء

يجوز حذف حرف النّداء اختصاراً كما في قوله تعالى: (يوسفُ أعرض) (سورة يوسف، ٢٩)، و(ربّنا لا ترغ قلوبنا) (سورة آل عمران، ٨)، وتُسنتنى من حذفه صوراً لا يجوز الحذف فيها، منها اسم الله تعالى إذا لم تلحقه الميم نحو: يا الله، والمستغاث نحو: يا لزيد، والمتعجب منه نحو: يا لأماء، والمندوب: يا زيدا، واسم الجنس، واسم الإشارة، والنّكرة غير المقصودة (السيوطي، ١٩٩٨، ٣٢/٢-٣٤، ابن هشام، ١٩٨٧، ٦٤٢/٢-٦٤٤).

وقد عللّ ابن الحاجب فقط منع حذف حرف النّداء مع اسم الجنس في قولهم: رجل وامرأة، فلا يجوز حذف حرف النّداء ها هنا؛ لأنّ الأصل: يا أيّها الرجل، ويا أيّها المرأة، فتمّ حذف الألف واللام لدالتهما على التّعريف، وبالتالي تمّ حذف (أيّها) التي يُؤنّى بها لنداء المعرّف بأل، فأصبحت: يا رجل وامرأة، ولو حُذِفَ حرفُ النّداء لكُنّ الحذف، وهو مكروه وممتنع، وأضاف أنّه يجوز أنّ يقال: إنّ سبب منع الحذف أنّ حرف النّداء نابٍ مناب حرف التّعريف؛ فلا يجوز حذف المعوِّض عنه عند انفراده، فكذا لا يجوز حذف عوضه الذي هو منزل منزله، بخلاف قولنا: يا زيد؛ لأنّ تعريفه لم يكن بشيء حذف، وقامت "يا" مقامه، بل هو العلميّة (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٨٤٨/٢-٨٤٩).

وكذلك، فإنّ حذف حرف النّداء في: رجل وامرأة مُخلٌّ لإيهام بقائه عن التّكثير، فلم يحذف عنه حرف النّداء لذلك، وتحدّث أثناء ذلك عن منع حذف حرف النّداء مع اسم الإشارة، مع أنّ الكوفيّين يجيزون ذلك (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٨٤٩/٢-٨٥٠)، وكذلك هناك من أجاز أيضاً الحذف مع اسم الجنس والنّكرة غير المقصودة (السيوطي، ١٩٩٨، ٣٣/٢-٣٤).

فابن الحاجب أكثر من التعليل بخصوص عدم حذف حرف النداء، والموازنة في التعليل بين اسم الجنس، والعلم، واسم الإشارة.

حذف لام المفعول له

يتوقّر في المفعول له شروط حتى يكون منصوبًا، وهي أن يكون مصدرًا، ومُفهمًا علّة، ومشاركًا لعامله في الوقت والفاعل... وعلى الرغم من تفاوتها عند النّحاة؛ في أيّ من الشّروط يجب أن تتوقّر فيه، وأيّها لا داعي له، لكنّ الغالب أن تتوقّر فيه الشّروط السابقة، ومع توقّرها يجوز جزؤه بحرف الجرّ الذّال على التّعليل (ابن عقيل، ٢٠٠٩، ١٣٧/٢، السيوطي، ١٩٩٨، ٩٧/٢-٩٩).

ومحور كلام ابن الحاجب في هذه المسألة أنّ الأصل اتّصال المفعول له باللام، وقد حذفت لتوقّر الشّروط المغنية عنها، بعكس لزوم اتّصال اللّام به إنْ فقد شرطًا، وعلل جواز الحذف مع توقّر الشّروط بقوله: "وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلّل، ومقارنًا له، وإنما اشترط ذلك لتقوى القرينة الذّالة على حذف اللّام؛ لأنّ الأصل إثباتها كما أنّ الأصل إثبات (في) في الظرفيّة، فكهوا أنّ يحذفوها في موضع لم تقو قرينتها، ومعلوم أنّ كونه فعلاً، وكونه لمن فعل الفعل الأوّل، وكونه مقارنًا ممّا يغلب الظنّ كونه علّة، فجاز حذف الحرف الذّال على العليّة لقيام غيره مقامه" (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٥٦٦/٢). فالأصل أن تكون اللّام موجودة، لكنّها حذفت لتقوى القرينة الذّالة على حذفها، وهذا الأصل ذكره السيوطي كذلك (السيوطي، ١٩٩٨، ٩٧/٢).

أما إذا فقد شيءٌ من هذه الشّروط وجب إثبات اللّام وعدم حذفها، كقولنا: جنّتك للسّمّن، وقعدت عنك اليوم لمخاصمتك لي أمس، وغيرها (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٥٦٦/٢)، وبهذا لم يخالف النّحاة (السيوطي، ١٩٩٨، ٩٩/٢، الزمخشري، د.ت، ٦٠، ابن عقيل، ٢٠٠٩، ١٣٨/٢).

حذف تاء التّأنيث

إذا كان الفاعل أو نائبه ضميرًا مستترًا يعودُ على مؤنّث حقيقيٍّ أو مجازيٍّ وجب تأنيث الفعل أي؛ لحاق تاء التّأنيث السّاكنة بآخره، وهذا الشّروط من شرطين يجب فيهما تأنيث الفعل (ابن عقيل، ٢٠٠٩، ٦٠/٢، ابن هشام، ١٩٩٤، ٩٧/٢). وقد جاء ابن الحاجب ببيت من الشّعر نقله النّحّاس عن أبي إسحق الرّجّاج يتعلّق بالشّروط الذي ذكرته، والبيت: (الوفر)

وَلَوْ وُلِدْتُ فَقَيْرَةٌ جِرْوُ كَلْبٍ لَسُبُّ بِذَلِكَ الْجِرْوِ الْكَلَابِ

(ابن جني، ٢٠٠٦، ٣٩٧/١، ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٦٧٨/٢).

قفية شاهدان، علّق عليهما ابن الحاجب: الأوّل: أنّه حذف علامة التّأنيث من (سُبُّ) مع كون نائب الفاعل ضميرًا مستترًا يعودُ على مؤنّث، وهو بعيد وضعيف، وعلى الفصيح أن يقول: سُبْتُ، والتّأنيث: أنّه أقام الجار والمجرور (بذلك الجرو) مقام الفاعل بعد حذفه مع وجود المفعول به، بحيث لا يحتمل (سُبُّ) ضميرًا، والمعنى يكون لحصل السّبب بسبب ذلك الجرو، وهذا مستقيم عنده (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٦٧٨/٢-٦٧٩). وهذا لا حذف فيه، إذ أقام الجار والمجرور، مقام الفاعل مع وجود المفعول به، وهو من أقبح الصّرورات، ومثله لا يعتدّ به أصلًا، بل لا يثبت إلّا محتقرًا شاذًا (ابن جني، ٢٠٠٦، ٣٩٧/١)، وهي مسألة خلافية سار فيها ابن الحاجب مع الكوفيين (ابن عقيل، ٢٠٠٩، ٨٩/٢-٩٠). أمّا في الوجه الأوّل وهو حذف تاء التّأنيث فسار مع الرّأي الغالب عند النّحاة، وهو عدم جواز حذفها.

حذف النون

تُحذف نون الوقاية أو نون الإعراب عندما تجتمعان معاً كما في قوله تعالى: (أتحاجبوني) (سورة الأنعام، ٨٠) حيث قرأ نافع وابن عامر بنون خفيفة، وقرأ الباقون بالثقل (ابن مجاهد، د.ت، ٢٦١)، ومن قرأ بالتخفيف حذف إحدى النونين. واختلف النحاة في المحذوفة منهما؛ فسيبويه ومن تبعه يرون أن المحذوفة هي الأولى؛ أي نون الإعراب، ومذهب الأخفش ومن تبعه يذهبون إلى أن المحذوفة الثانية (السمين الحلبي، د. ت، ١٦/٥).

وأيد ابن الحاجب رأي الأخفش في أن الثانية هي المحذوفة لسببين: الأول: نون الإعراب دلالتها معنوية، والوقاية لفظية، والمعنوي بقاءه هو الوجه، واللفظي هو الجدير بالحذف، والثاني: الوقاية هي التي جاء بها النقل؛ لأن النطق بنون الإعراب حاصل أولاً قبل النطق بها (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٧٠١/٢). فالأولى أن تحذف الثانية - على رأيه - على الرغم من أن وجه سيبويه قوي كون النون تحذف في النصب والجرم.

حذف الواو في "يعد"

ذهب الكوفيون إلى أن الواو تُحذف في "يعد" وأشباهاها للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي، فبقيت في اللازم ك(وَجَلَّ يَجْلُ) و(وَجَلَّ يُوَجِّلُ)، وحذفت في المتعدي ك(وَعَدَّ يَعْدُ) و(وَزَنَّ يَزِنُ)، والحذف في المتعدي أولى؛ لأن التعدي صار عوضاً عن حذف الواو، وذهب البصريون إلى أن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة؛ لأن الأصل: (يُوعِدُ، وَيُوزِنُ)، ولا يوجد ذلك في: (يُؤَجِّلُ وَيُوَجِّلُ) (الأنباري، ١٩٩٨، ٢٧٤/٢-٢٧٦).

ولم يكتفِ ابن الحاجب بما قاله الطرفان، بل علل حذف الواو في (يعد)، وعدم حذف الياء في (يبيئ) بثلاثة أوجه: الأول: الواو ثقيلة، والياء خفيفة، فحذف الثقل، وترك الخفيف، والثاني: الواو تقع كثيراً، والياء قليلاً؛ فحذف الكثير، وبقي القليل، والثالث: حذف الواو لا يؤدي إلى لبس، وفي الياء يؤدي إلى ذلك بين الماضي والمضارع، تحديداً أن الواو لا تكون حرف مضارعة على الإطلاق (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٧٣٧/٢-٧٣٨).

حذف التنوين، وحذفه مع حذف ألف ابن

يُحذف التنوين في المعرف بأل، والمضاف، والممنوع من الصرف، وفي الوقف غير النصب، والاتصال بالصمير، واختلف في نحو: قبضت عشرة لا غير، إذ لم تحذف التنوين في غير؟

فقيل: هو مبني ك(قبل وبعد) لنيية الإضافة (ابن هشام، ١٩٨٧، ٦٤٣/٢-٦٤٤).

وجاء ابن الحاجب بمثال لا يجوز فيه حذف التنوين، كقولهم: له عندي ألف وتسعة عشر ديناراً، بحذف التنوين من (ألف)، وهذا لا يجوز بخلاف: له عندي رُبعٌ وثمنٌ درهم، على تقدير: ربع درهمٍ وثمنٌ درهم، بحذف التنوين عند الإضافة، والمثال الأول لا يوجد فيه إضافة كالمثال الثاني، يقول ابن الحاجب: "وليس كذلك في قولهم: ألفٌ وشبهه، إذ لو قيل: ألفٌ غير منون، لكان خطأ، إذ لا يُحذف التنوين إلا بسبب من الأسباب المجوزة لحذفه، وليس هنا شيء" (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٧٩٧/٢).

ولم يخرج في هذا عما ذكره ابن هشام من حالات جواز حذف التنوين.

وذكر في موضع آخر حذف التنوين، وحذف الألف من كلمة (ابن) إذا وقعت صفة بين علمين، كقولنا: خالدٌ بنُ الوليد قاتلٌ مسلمٌ، فإن لم يقع لا يحذف التنوين مع الألف، وأورد أمثلة منها: إن زيداً بنُ أخيك، وجاءني زيدٌ بنُ أخيك بإثبات التنوين والألف، وكل موضع حذف فيه التنوين لم يلزم حذف الألف لجواز أن يكون حذف التنوين، لا بكونه صفة بين علمين بل لأنه غير منصرف، أو مبني، كقولنا: إن أحمدَ بنُ أخيك، وما جاء به ابن الحاجب لا يختلف عما أورده علماء العربية، يقول السيوطي: "وقال أبو حيان: الألف تُحذف من الخط في كل موضع يُحذف فيه التنوين" (ابن الحاجب،

١٩٨٩، ٢/٧٤٠-٧٤٤)، وطبعاً إلا إذا كان ممنوعاً من الصّرف أو مبنياً كما مثلنا. وجاءني سيبويه ابن عمرو، بإسقاط التّوين من أحمد وسيبويه (السيوطي، ١٩٩٨، ٢/٤٧١).

المبحث الرابع: حذف شبه الجملة (بين الاسمية والفعلية)

نحن نعلم أنّ شبه الجملة تتعلّق بمحذوف هو الخبر، وما تعلّقت به يجوز أن يكون فعلاً ك (كان، وجد، استقر) أو قد يكون اسماً (كائن، موجود، مستقر) لذلك يجوز أن يكون المحذوف فعلاً أو اسماً.

حذف خبر إنّ

يجوزُ حذفُ خبر (إنّ) إذا كان معلوماً، سواء أكان الاسمُ معرفةً أم نكرةً، كُزِرَتْ (إنّ) أم لا، وهو مذهب سيبويه، يُقال للرجال: هل لكم أحد؟ إنّ الناسَ ألب عليكم، فَيُجَاب: إنّ زيداً وإنّ عمرًا، أي: إنّ لنا، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إلا إذا كان الاسمُ نكرةً، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز في معرفة أو في نكرة إلا إذا كان بالتكرير كالمثال السابق (السيوطي، ١٩٩٨، ١/٤٣٥).

وذكر ابن الحاجب حذفَ خبر إنّ في أماليه في موضعين (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١/٣٤٢، ١٩٨٩-١٩٩٠) قد أملاهنا عن المفصل للزمخشري (الزمخشري، د.ت، ٢٨)، وفي هذين الموضعين لم يُبدِ رأيه فيما نقله السيوطي من مذاهب النحاة، بمعنى لم يذكُر خلاف النحاة في ذلك، وإنما اكتفى بجواز ذلك في موضعين، وما مثل به عن المفصل للزمخشري يندرج تحت ما نقله السيوطي. ففي الموضع الأول نكر مثالين، الأول: إنّ مالاً وإنّ عدداً، وهو نكرة مكرّر، والثاني: إنّ زيداً وإنّ عمرًا، وهو معرفة مكرّر، وفي الحالتين يجيزُ ابن الحاجب حذفَ الخبر، لكنّه ركّز على تقدير الخبر في المثالين، ففي الأول يكون التقدير: إنّ لنا مالاً، ويقدر الخبر متقدّماً، ولو قدره متأخراً غير مُستساغ؛ لأنّ الاسم نكرة، بخلاف المثال الثاني، إذ يجوزُ تقديره متقدّماً أو متأخراً؛ إنّ لنا زيداً، كون الاسم معرفة (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١/٤٦٧-٤٦٨)، وهذا ما ركّز عليه، وفي الموضع الثاني جاء ببيتين من الشعر يدلّ أحدهما على جواز حذف خبر إنّ، قال الأعشى: (المنسرح)

إنّ محلاً و إنّ مُرتحلاً وإنّ في السّفَرِ إذ مَضُوا مهلاً

(الأعشى، د.ت، ٢٣٣، سيبويه، ٢٠٠٦، ٢/١٤١، ابن هشام، ١٩٨٧، ٢/٦٣١، الزمخشري، د.ت، ٢٨، السيوطي، ١٩٩٨، ١/٤٣٥)

فلم يُفصّل ابن الحاجب الحذف، وإنما اكتفى بمعناه، يقول: "معناه: أنهم يقولون: إنّ لنا محلاً وارتحلاً بالموت" (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ١/٣٤٦). فوضع التقدير الدال على الحذف فقط، ولم يعلّق، وتقديره يتوافق مع تقدير ابن هشام: "أي: إنّ لنا حلواً في الدنيا، وإنّ لنا ارتحلاً عنها" (ابن هشام، ١٩٨٧، ٢/٦٣١). فابن الحاجب اكتفى بالمعنى للدلالة على الحذف، والأغلب أن يكون الاسم هو الخبر في إطار شبه الجملة، إذ إنّ شبه الجملة متعلّقة بمحذوف تقديره كائن أو موجود أو مستقرّ، ويجوز أن يكون فعلاً على تقدير كان أو وجد أو استقرّ.

حذف خبر (لا) النافية للجنس عند بني تميم

قد يكثرُ حذفُ خبر (لا) حتّى قيل: إنّه لا يذكر (ابن هشام، ١٩٨٧، ٢/٦٣١)، وقد يجبُ ذكره إنّ جهلاً خلافاً لقوم، وإلا فحذفه غالباً، في لغة الحجاز، وملترّم في لغة تميم وطبيّ، كما في قوله تعالى: (لا ضير) (سورة الشعراء، ٥٠)، وقوله تعالى: (فلا فوت) (سورة سبأ، ٥١)، فالفرق بينهما واضح (السيوطي، ١٩٩٨، ١/٤٦٢، ٤٦٩)، والتقدير في الآيتين: لا ضيرَ علينا، وفلا فوت لهم (ابن هشام، ١٩٨٧، ٢/٦٣١)، والخبر المحذوف ما تعلّق بشبه الجملة (علينا ولهم).

وذهب ابن الحاجب في أماليه إلى تعليل حذف خبر لا النافية للجنس عند بني تميم وجوباً بأمرين: الأول: حُذِفَ كما حُذِفَ خبرُ المبتدأ وجوباً. والثاني: إنَّ (لا) اسم فعل بمعنى (نفيْتُ)، فلا يحتاج إلى تقدير خبرٍ محذوف؛ لأنَّ اسم الفعل مع معموله يستقلُّ في الكلام، وهذان التَّخريجان من باب الاحتمال لا من باب اليقين، ومال إلى الوجه الأول لمسايرته اللُّغة الفصحى، واستبعد الاحتمال الثاني (ابن الحاجب، ١٩٨٩، ٢/٦٠٣-٦٠٤).

وجاء السيوطي بتعليل مغاير لتعليلي ابن الحاجب، يقول: "وإنَّما كُنْتُ أَوْ وَجِبَ؛ لأنَّ (لا) وما دخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً، ولهذا يكتفون فيها ب (لا) و(نعم)، ويحذفون الجملة بعدها رأساً" (السيوطي، ١٩٩٨، ١/٤٧٠). والتعليلات الثلاثة بعيدة إلى حدِّ ما؛ لأنها بحاجة إلى منطوق معيَّن، والأولى أنَّ السليقة اللُّغوية عندهم جاءت بذلك.

وأختم المسألة بقول ابن مالك الذي ذكره السيوطي: "قال ابن مالك: ومن نسب إلى تميم التزام الحذف مطلقاً فقد غلط؛ لأنَّ حذف خبرٍ لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة، والعربُ مجمعون على ترك التعلُّم بما لا فائدة فيه" (السيوطي، ١٩٩٨، ١/٤٧٠). وهذا يتوافق مع ما جاء بداية المسألة؛ إذ يجبُ حذفه إنَّ عُلِمَ عند بني تميم، وضمنياً إنَّ لم يعلم لا يجبُ حذفه عندهم.

الخاتمة:

توصَّل البحثُ إلى عدَّة نتائج، أهمُّها:

- ١- يختلفُ عرضُ أية مسألة تختصُّ بظاهرة الحذف في الكتب النحويَّة عن كتب الأمالي، وتحديدًا أمالي ابن الحاجب؛ إذ إنَّ مسائل الحذف تبرز فيه متناثرةً دون أي ضابط أو منهج محدَّد، وتكون مكررةً في أغلبها في أكثر من إملاء من مثل حذف الموصوف، وحذف المضاف، وحذف حرف الجر مثلاً.
- ٢- كَثُرَت الإملاءات التي تتحدَّث عن الحذف، والتي نقلها عن المفصل للزمخشري، فكان ناقلاً لأرائه، وموضِّحاً لها، ومتأثراً بها، وموافقاً له في أغلبها.
- ٣- كان يكفي بالمعنى للدلالة على الحذف، فكأنه يشيرُ لها ويومئُ إليها دون تصريح كما في العديد من إملائه الشعريَّة من مثل حذف الخبر، وحذف المنادى، وغيرهما.
- ٤- لم يكن ابنُ الحاجب دقيقاً في نقله عن العلماء في مواضع قليلة، في مثل محلِّ المصدر المؤوَّل بعد حذف حرف الجرِّ قبل أنْ وأنَّ.
- ٥- كان يُكرِّر من التعليل والموازنة بالأمثلة عند حديثه في أغلب مسائل الحذف، ويظهرُ ذلك جلياً في منع حذف حرف النداء مع اسم الجنس مثلاً.
- ٦- كان يأتي بتعليلاتٍ جديدةٍ لم يأت بها البصريُّون والكوفيُّون في مثل سبب حذف الواو في (بعد): إذ جاء برأي ثالث مخالفٍ للطرفين.
- ٧- لم يذكر جميع قضايا الحذف مثل ما هي في الكتب النحويَّة الأخرى، فكانت المواضع التي جاء بها مجتزأةً ومحدَّدة.
- ٨- كانت أمثلته متنوِّعة، ولم تقتصر على نوع واحدٍ، فجاء بالآيات والقراءات، والأشعار، والأمثلة التعلُّميَّة، لمناقشة القضية وتوضيحها.

المصادر والمراجع:

١ القرآن الكريم.

٢. الأعرشي، ميمون. (د.ت). ديوان الأعرشي الكبير، شرح وتحقيق: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، د. ط، د، ت ط.
٣. الأنباري، أبو البركات. (١٩٩٨). الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط١.
٤. البخاري، محمد. (١٨٩٣). صحيح البخاري، طبعة السلطانية، المطبعة الأميرية، مصر.
٥. الترمذي، محمد. (١٩٩٦). سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١.
٦. جرير، ابن عطية. (١٩٨٦). ديوانه، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.
٧. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. (٢٠٠٦). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، طبعة مصوّرة عن دار الكتب المصرية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة.
٨. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان. (١٩٨٩). أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر الدين صالح سليمان قدارة، دار عمار-عمّان الأردن، دار الجيل- بيروت- لبنان، د، ط.
٩. ابن ثابت، حسان. (١٩٩٤). ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: عبد مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٢.
١٠. ابن خلّكان، أبو العباس شمس الدين. (١٩٧٧). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط.
١١. أبو داود، سليمان بن الأشعث، (د.ت) سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا. بيروت، د ط.
١٢. الدرويش، محيي الدين عبد الحميد. (٢٠٠٩). إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار ابن كثير، دار اليمامة، بيروت، دمشق، ط١٠، ٢٠٠٩.
١٣. الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين. (١٩٨٥). سير أعلام النبلاء، تحقيق: بشار عواد، ومحيي السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١.
١٤. ذو الرّمة، غيلان. (١٩٩٣). ديوانه، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٣.
١٥. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين. (١٩٥٧). البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، د، ط.
١٦. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (٢٠٠٩). الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، تحقيق: خليل مأمون شيما، دار المعرفة، ط٣، بيروت.
١٧. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (د.ت). المفصل في علم العربية، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل، للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢.
١٨. السمين الحلبي أحمد بن يوسف. (د.ت). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، طبعة دار القلم، د. ط.
١٩. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (٢٠٠٦). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤.
٢٠. السيوطي، جمال الدين عبد الرحمن. (١٩٩٥). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١.
٢١. السيوطي، جمال الدين عبد الرحمن. (١٩٩٨). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ط١.
٢٢. الخفاجي، الشهاب. (د.ت). حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، دار صادر بيروت، د ط. د.

٢٣. ابن مرداس، عباس(١٩٩١). دوانه، تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١.
٢٤. ابن عقيل، عبد الله. (٢٠٠٩). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د. ط.
٢٥. ابن مجاهد، أحمد. (د.ت). السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د. ط.
٢٦. النابغة، الذبياني. (٢٠٠٥). ديوانه، حمّو طمّاس، دار المعرفة- بيروت -لبنان، ط٢.
٢٧. ابن النّخّاس، أبو جعفر بن محمد. (٢٠٠٤). إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٢.
٢٨. ابن هشام الأنصاري، عبد الله. (١٩٩٤). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، د. ط، ١٩٩٤.
٢٩. ابن هشام الأنصاري، عبد الله. (١٩٩٦). شرح شذور الذهب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١.
٣٠. ابن هشام الأنصاري، عبد الله. (١٩٨٧). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، د، ط.